Distr.: Limited
23 June 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثامنة

فيينا، ١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

مشروع التقرير

إضافة

خامساً- المساعدة التقنية

١- قدَّمت الأمانة لمحةً عامةً عمَّا ترتَّب على الآلية من تأثير في تقديم المساعدة التقنية، من خلال تحديد الاحتياجات من التعاون التقني وإيجاد فرص جديدة لذلك التعاون. وشُدِّد على ما لتقديم المساعدة التقنية من أهمية مستمرة في دعم جهود الدول الأطراف لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات.

٢- كما قدَّمت الأمانة عرضاً شفويًّا محدَّثاً لاحتياجات المساعدة التقنية المستبانة في الاستعراضات القُطرية التي أنجزت منذ دورة الفريق السابعة المستأنفة. فذكرت أن الاحتياجات إلى المساعدة التقنية قد استُبينت في ١٥ خلاصة من الخلاصات الوافية الـ١٩ التي أُنجزت في الآونة الأخيرة. وقدَّمت الأمانة أيضاً تحليلاً لاحتياجات المساعدة التقنية الشاملة التي حُدِّدت في الدورة الأولى من الاستعراضات. وقد حدَّد ما مجموعه ١٠٥ دول من الدول الأطراف الـ١٥٦ التي أنجزت استعراضاتها احتياجات المساعدة التقنية، التي صُنفت بحسب المواد في الاتفاقية ونوع المساعدة التقنية اللازمة. وأشارت الأمانة إلى استمرار الحاجة إلى موارد من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية على الصعيد العالمي ومعالجة النقص المتنامي في تقديم تلك المساعدة.

٣- وقدَّمت الأمانة أيضاً لمحةً عامةً عن المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب المخدرات والجريمة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال شبكته من مستشاري مكافحة الفساد الإقليميين والقطريين. وأُبرز دور المكتب بصفته جهةً تقدِّم المساعدة التقنية اللازمة لتلبية المتطلبات المستبانة من نتائج عملية الاستعراض، ووسيطا ميسِّراً يساعد على مواءمة الاحتياجات المستبانة في عمليات الاستعراض مع الجهات المقدِّمة للمساعدة التقنية غير

الرجاء إعادة استعمال الورق

المكتب، من أجل زيادة استدامة وتأثير المساعدة التقنية المقدمة إلى أقصى حد. وذكرت الأمانة أن مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") قد وضعت أدوات لدعم الجهود المبذولة لاسترداد الموجودات المسروقة، وقدمت مساعدة قطرية للصياغة التشريعية، ودعم القضايا، وإنشاء وحدات لاسترداد الموجودات، والتدريب وبناء القدرات بشأن التحقيقات المالية، وتعقب الموجودات والإفصاح عنها.

٤- وبغية تيسير المداولات بشأن المسألة، ضمت حلقة نقاش مشاركين من الدول الأطراف التي تلقت مساعدة تقنية دعما لتنفيذ الاتفاقية.

٥- وأعلم مناظر من السلفادور الفريق بأنَّ المساعدة التقنية تناولت الأولويات المحددة من خلال عملية الاستعراض، وقُدِّمت من المكتب وسائر مقدِّمي المساعدة. وشمل التقدم المحرز تنقيح واعتماد التشريعات ذات الصلة، وتعزيز التعاون بين الهيئات التحقيقية والقضائية، وزيادة قدرات أجهزة إنفاذ القانون على كشف حالات الفساد والتحقيق فيها. وقد تم أيضاً إحراز تقدم من خلال زيادة فعالية الرقابة واستعراض الإقرارات بالموجودات من قِبل الموظفين العموميين، وتوعية الجمهور وحملات التوعية البعيدة المدى، واعتماد تدابير لحماية المبلِّغين عن المخالفات، وتوضيح إجراءات تسليم المطلوبين، وتفعيل المساعدة القانونية المتبادلة، وتعزيز إجراءات الضبط والمصادرة والتجريد بشأن عائدات الجريمة. وذُكر أنَّ تأثير المساعدة التقنية المقدمة والتدابير المتخذة اشتمل على زيادة كبيرة في التحقيق والملاحقة القضائية بشأن جرائم الفساد والأنشطة الإجرامية الخطيرة الأخرى. وأما الاحتياجات الإضافية من المساعدة التقنية التي لا تزال مستحقة فتشمل إجراء التحقيقات المالية واستخدام أساليب التحري الخاصة في قضايا الفساد.

٦- وأبرز مناظر من فييت نام مسار المساعدة التقنية المقدَّمة من المكتب وغيره من مقدِّمي المساعدة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بما يتماشى مع الاحتياجات المحددة من خلال عملية الاستعراض. وذكر أن المساعدة التقنية تركز على عمليات تنقيح قانون العقوبات وقانون مكافحة الفساد، وتعزيز السياسات والتدابير الرامية إلى منع الفساد، والرقابة والتفتيش والإفصاح عن الممتلكات، وبناء القدرات على التحقيق والمقاضاة في قضايا الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ بأن تدابير اتخذت لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في منع الفساد وكشفه. كما اتخذت تدابير أخرى بدعم من مقدِّمي المساعدة لتحسين الرصد والإبلاغ عن حالات الفساد، وإنشاء آليات للتنسيق الداخلي، وتعزيز دور الجهات الفاعلة من غير الدول في مجال مكافحة الفساد. كما أُبلغ عن التخطيط لاتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة من أجل التنفيذ في المستقبل.

٧- وأبرز متكلمون أهمية الاتفاقية بوصفها الأساس الذي تستند إليه جهود مكافحة الفساد، وذكروا أن المساعدة التقنية هي عنصر حيوي من عناصر الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها. وأبرز عدة متكلمين الأعمال التحضيرية التي تقوم بها بلدانهم لدورة الاستعراض الثانية، فطلبوا مساعدة تدريبية استعداداً للاستعراضات القادمة، كما طلبوا مساعدة تقنية في مجالي المنع واسترداد الموجودات. وذكر أحد المتكلمين أنَّ من المفيد للدول الأطراف المستعرَضة والدول الأطراف المستعرِضة لو أمكن للمكتب أن يقدِّم المساعدة من أجل معاونة الخبراء الحكوميين في التمرس على قائمة التقييم الذاتي المرجعية والملحوظات الإرشادية المقترنة بها.

٨- وأكَّد متكلمون ضرورة أن تكون المساعدة التقنية باتِّباع نهج قُطري، مبادرةً وتنفيذاً، من أجل معالجة حصيلة نتائج عملية الاستعراض، وأزجوا الشكر لمكتب المخدرات والجريمة وغيره من مقدِّمي المساعدة، بما في ذلك مبادرة "ستار"، على دعمهم لإنجاز تقديم المساعدة التقنية. وسلط عدَّة متكلمين الضوء على الاحتياجات الحالية إلى المساعدة التقنية في المحاسبة الجنائية، والتحقيقات المالية، واستخدام أساليب التحرِّي الخاصة، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، وكذلك أعربوا عن الأمل في أن تُتاح موارد كافية لمكتب المخدرات والجريمة من أجل سد الفجوة المتَّسعة باستمرار في مجال المساعدة التقنية. وأثار متكلمون دواعي قلق بخصوص عدد الحالات المتبقية التي لا يزال يُنتظر فيها تلبية احتياجات المساعدة التقنية منذ دورة الاستعراض الأولى، واحتمال أن ينبثق عدد كبير من طلبات المساعدة التقنية من دورة الاستعراض الثانية.

٩- وأقر متكلمون بأهمية تقارير الاستعراض القطري المنفردة لصوغ عمليات إصلاح وطنية استراتيجية ومحدَّدة الأولويات. واقترح بعض المتكلمين اعتماد خطط تنفيذ مفصَّلة من شأنها أن تمثِّل مرجعاً لمقدِّمي المساعدة التقنية، وأن تساعد على تنسيق الجهود وتعزيز روابط التآزر واجتناب التداخل والازدواجية. وقد أفادت هذه الخطط التنفيذية لدعم رصد وتقييم التقدم المحرز وفعالية المساعدة التقنية، مما كفل أن تساعد التدابير المتخذة على خفض حالات الفساد ودعم الاستراتيجيات الوطنية الأوسع المتعلقة بالتنمية المستدامة.

١٠- وقدَّم متكلمون أمثلة على جهود الإصلاح في بلدانهم استجابةً للتوصيات الصادرة عن الاستعراضات المنجزة. وشمل ذلك وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد، وخطط العمل وصياغة التشريعات وتنفيذها، وبناء قدرات المحققين والمدعين العامين، وحملات التوعية العمومية، واستخدام أساليب التحري الخاصة وتعزيز آليات مصادرة الموجودات واستردادها. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية المشاركة في استضافة الجولات الدراسية للخبراء في قضايا الفساد والممارسين في هذا المجال كوسيلة للتشارك في الممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١١- وأُبلغ بأنَّ عدة دول أطراف تقدِّم المساعدة التقنية على أساس ثنائي وإقليمي. وأشار متكلمون إلى أهمية التشارك في الاحتياجات من المساعدة التقنية والأنشطة المخطط لها فيما بين جميع مقدمي المساعدة من أجل تعزيز التعاون والتشجيع على التعلُّم من الأقران، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الممارسات الجيدة. وسُلِّط الضوء على الحاجة إلى إجراء مناقشات بشأن المساعدة التقنية لمعالجة عدد من المسائل العملية، بما في ذلك دورات برمجة المساعدة والعمليات الخاصة بها، وما إذا كانت القرارات بشأن التمويل تُتَّخذ على الصعيد المحلي أو الصعيد المركزي، وما إذا كانت الأولويات المواضيعية والجغرافية بشأن تقديم المساعدة التقنية تستند إلى احتياجات البلدان المتلقية. وأبرز المتكلمون أيضاً أهمية تقييم فعالية وتأثير المساعدة التقنية المقدَّمة.

١٢- وأبلغ ممثل عن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد عما تضطلع به من البرامج والأنشطة التعليمية لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية.